صنـــــدوق النقـــــد الدولـــــي

نشـــرة معلومـــات معممـــة

إدارة
العلاقات
الخارجية

نشرة معلومات معممة رقم 11/114
للنشر الفوري
٢٣ أغسطس ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
Washington, D.C. 20431 USA

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١ مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٨ يوليو ٢٠١١ مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.[١]

خلفية

حققت المملكة العربية السعودية على مدار العقود القليلة الماضية إنجازات هائلة في مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقترب في الوقت الحالي من المتوسطات المسجلة في بلدان مجموعة العشرين. غير أن هناك تحديات مهمة لا تزال قائمة، لا سيما ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب من المواطنين والضغوط في سوق الإسكان. لكن المملكة لديها الحيز المالي الكافي لمعالجة هذه الأولويات الاجتماعية بفضل اقتران الارتداد الإيجابي في أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية وقوة أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية من جهة، بارتفاع الاحتياطيات الدولية وشدة انخفاض الديون من جهة أخرى.

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

وقد تعافى النمو بقوة في عام ٢٠١٠ مسجلا ٤,١% تقريبا بعد أن بلغ ٠,١% في عام ٢٠٠٩. ويرجع الفضل في تسارع النمو إلى القطاعين النفطي وغير النفطي، مدعوما بارتفاع الإنفاق العام وتعافي الطلب العالمي. كذلك تحسنت ربحية الشركات المدرجة في البورصة تحسنا كبيرا في عام ٢٠١٠، فكان صافي الأرباح أعلى من مستواه في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٦%.

وعادت حسابات المالية العامة إلى تسجيل فائض في عام ٢٠١٠ حيث أدت زيادة الإيرادات النفطية إلى تعويض زيادة الإنفاق من المالية العامة وتجاوزها. وتضمنت المراسيم الملكية الصادرة في شهري فبراير ومارس ٢٠١١ مبادرات جديدة لمعالجة احتياجات الإسكان، والتوسع في توظيف العمالة، وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي.

وحدث تباطؤ في نمو النقود بمعناها الواسع في عام ٢٠١٠، لكنه عاود الانتعاش الآن جنبا إلى جنب مع الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وظلت أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير خلال عام ٢٠١٠ لدعم نشاط القطاع الخاص وتمشيا مع المؤشرات النقدية المحلية والأوضاع النقدية في الولايات المتحدة ونظام ربط العملة. ولا تزال البنوك محتفظة بمستوى عال من السيولة كما تحتفظ بمستوى جيد من رؤوس الأموال تزيد كثيرا على الحد الأدنى الإلزامي.

وفي الفترة المقبلة، من المرجح أن ترتفع الإيرادات النفطية ارتفاعا كبيرا عن مستواها المسجل في عام ٢٠١٠، مما يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة أحجام الصادرات النفطية مع توسع المملكة في الإنتاج لتعويض نقص العرض في بلدان أخرى. ومن المتوقع أن يزداد ارتفاع أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية في الأجل القريب. وتشير المؤشرات القيادية المتاحة إلى تسارع وتيرة النشاط في القطاع الخاص في أوائل ٢٠١١، حيث يتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ككل إلى ٦,٥%. ولا يزال التضخم قيد السيطرة حتى الآن لكن الأرجح أن يرتفع التضخم إلى متوسط قدره ٦% تقريبا للعام ككل، نظرا لاستمرار الضغوط التي تفرضها أسعار الأغذية، وأسعار الإيجارات، وزيادة الإنفاق الحكومي، وارتفاع السيولة المحلية.

تقييم المجلس التنفيذي

أشار المديرون التنفيذيون إلى أن المملكة العربية السعودية نجحت في تجاوز التباطؤ العالمي نظرا لجمعها بين الحيز الوقائي الذي تتيحه السياسة والاحتياطيات المالية من ناحية، وتوخيها الحذر اللازم في التنظيم والرقابة على القطاع المالي من ناحية أخرى. وأعربوا عن رأيهم بأن آفاق الاقتصاد مواتية على المدى القريب، وقالوا إن أولويات السياسة ينبغي أن تركز في المدى المتوسط على ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة وتأمين النمو واسع النطاق وتشجيع إنشاء الوظائف. وأشاد المديرون بحكومة المملكة لاستمرار دورها في تحقيق استقرار الأسواق النفطية، مشيرين إلى الآثار الإيجابية الكبيرة التي تنتقل إلى الاقتصادات الإقليمية والعالمية بفضل السياسات التي تنتهجها المملكة، بما في ذلك تقديم مساعداتها الإنمائية السخية.

وأيد المديرون الإجراءات التي اتخذتها حكومة المملكة للاستفادة من ارتفاع الإيرادات النفطية بغية تعجيل وتيرة المبادرات الرامية إلى معالجة القضايا الاجتماعية المهمة، وخاصة فيما يتعلق بالإسكان وتوظيف العمالة ومد شبكة الأمان الاجتماعي. وفي نفس الوقت، شدد المديرون على الحاجة إلى مراقبة الضغوط التضخمية المحتملة بعناية وشجعوا الاستخدام الاستباقي لسياسة المالية العامة، بدعم من أدوات السياسة النقدية المتاحة، عند الحاجة.

وأشار المديرون إلى أن المبادرات الأخيرة أدت إلى زيادة الإنفاق على برامج المستحقات في الأجل المتوسط وزادت التعرض لحدوث انخفاض مستمر في سعر النفط. وأعربوا عن رأيهم بأن برامج الإنفاق المكملة لأنشطة القطاع الخاص سوف تعزز الأثر الاقتصادي لزيادة الإنفاق، وقالوا إن وضع إطار رسمي للإنفاق متوسط الأجل، تدعمه وحدة مالية عامة كلية، سوف يعزز تنفيذ سياسة المالية العامة بمرور الوقت. ورحب المديرون بالمبادرات الجارية لزيادة الإيرادات، بما في ذلك تحديث الإدارة الضريبية، وقالوا إنهم يتطلعون إلى مزيد من التقدم نحو تطبيق ضريبة للقيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون الخليجي. كذلك أكد المديرون أهمية الإصلاح التدريجي لتسعير الطاقة على المستوى المحلي.

وذكر المديرون أن أعمال الرقابة والتنظيم التي تمارسها مؤسسة النقد العربي السعودي في النظام المالي لا تزال فعالة، وهو ما يتضح من صمود الجهاز المصرفي أمام الصدمات الأخيرة وتؤكده الاستنتاجات التي خلُص إليها التحديث الأخير لبرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP). و أثنى المديرون على التحسينات التي أجرتها الحكومة في السنوات الأخيرة في مجالي التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وحثوا مؤسسة النقد العربي السعودي على الاستمرار في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي، وهو ما يشمل تحقيق الاتساق بين الإطار القانوني والممارسة الفعلية. وأثنى المديرون على ما تبذله الحكومة أيضا من جهود كبيرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحثوها على تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واتفق المديرون على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي أتاح ركيزة اسمية موثوقة للعملة الوطنية وأدى إلى تيسير الاستثمار وتطوير القطاع المالي.

ورحب المديرون باستراتيجية الحكومة ذات الركائز المتعددة التي تحث على إنشاء فرص العمل في القطاع الخاص، مما يسمح بتقليص الاعتماد على القطاع العام في استيعاب العمالة المحلية. وأشاروا إلى أهمية الجهود المبذولة لتحسين فرص الحصول على التمويل وتعميق العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين من بلدان الأسواق الصاعدة. وشدد المديرون على ضرورة وضع سياسات سوق العمل على نحو متوافق مع السوق لتجنب المزيد من التشوهات والحفاظ على القدرة التنافسية.

وأعرب المديرون عن استحسانهم لما اتخذ من إجراءات لتحسين فرص الحصول على التمويل العقاري، في إطار الجهود الموسعة للتعامل مع ضغوط توفير مساكن ذات تكلفة ميسرة للمواطنين. وقالوا إنهم يتطلعون إلى صدور الموافقة النهائية على نظام الرهن العقاري الجديد مؤكدين أهمية الإبقاء على إطار احترازي قوي لضمان سلامة القروض واحتواء المخاطر في النظام المالي.

وأشار المديرون إلى الجهود الجارية لتحسين جودة الإحصاءات ونشرها وشجعوا على مواصلة التقدم في معالجة ثغرات البيانات الباقية.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٧ – ٢٠١١

				التقديرات الأولية	التوقعات
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
			(التغير %)		
الإنتاج والأسعار					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٠	٤,٢	٠,١	٤,١	٦,٥
إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي	٣,٦–	٤,٢	٧,٨–	٢,٢	٩,٤
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي	٤,٧	٤,٣	٣,٥	٤,٩	٥,٤
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٣٨٥	٤٧٧	٣٧٧	٤٤٨	٥٧١
مؤشر أسعار المستهلكين	٤,١	٩,٩	٥,١	٥,٤	٦,٠
			(% من إجمالي الناتج المحلي)		
متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية					
إيرادات الحكومة المركزية	٤٤,٦	٦١,٦	٣٦,١	٤٤,٢	٤٧,٣
منها: إيرادات نفطية	٣٩,٠	٥٥,١	٣٠,٨	٣٩,٩	٤٣,٦
نفقات الحكومة المركزية	٣٢,٣	٢٩,١	٤٢,٢	٣٨,٩	٣٨,٠
رصيد المالية العامة (العجز –)	١٢,٢	٣٢,٥	٦,١–	٥,٢	٩,٣
الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٥٥,٨–	٥٧,٧–	٦٧,٦–	٧٠,٨–	٨٠,٧–
التغير في النقود بمعناها الواسع (%)	١٩,٦	١٧,٦	١٠,٧	٥,٠	١١,٦
			(بمليارات الدولارات الأمريكية)		
القطاع الخارجي					
الصادرات	٢٣٣,٥	٣١٣,٩	١٩٢,٦	٢٥١,٥	٣٣٩,٣
منها: نفط ومنتجات مكررة	٢٠٥,٦	٢٨١,٤	١٦٣,٣	٢١٥,٥	٢٩٩,٦
الواردات	٨٢,٧–	١٠١,٦–	٨٧,٢–	٩٧,٦–	١٢١,٧–
الحساب الجاري	٩٣,٥	١٣٢,٥	٢١,٠	٦٦,٨	١١٤,٧
الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢٤,٣	٢٧,٨	٥,٦	١٤,٩	٢٠,١
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٣٠١,٣	٤٣٨,٥	٤٠٥,٩	٤٤١,٠	٥٣٥,٤
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٢٠,١	٣١,٩	٢٧,٥	٢٥,١	٢٧,٣
(عدد شهور تغطية الواردات من السلع والخدمات)					
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	٣,٨–	١,٠	٧,٩	١,٤	...

المصادر: البيانات المقدمة من الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.